حافظ لصفر ماجستير ادارة الموارد البشرية-ماجستير القيادة المجتمعية-ماجستير الادارة التربوية

باحث دكتوراه بشعبة الفلسفة

الاقتصاد السياسي: لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

**المقدمة**

المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم، ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي، إذ يلزم لوجود العلم أن تتراكم المعرفة العلمية تراكما كميا يصل إلى نقطة يجعلها كيفيا ممثلة لجسم من المعرفة يدور حول موضوع محدد يعطي للإنسان حد أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلة للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي، هنا ترقى المعرفة العلمية إلى مرتبة العلم الذي تتوفر له شروطه الموضوعية والشكلية، والعلم الذي ننشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي، فهو علم قديم قدم تاريخ البشرية المدون، بالنسبة إلى البعض، و جديد يعود إلى قرن ونصف من الزمان بالنسبة لآخرين، علم ما يزال يعيش بوادره الأولى، في حين يرى آخرون أنه علم تم تجاوزه، وأصبح يتحتم دفنه على أيدي النقاد، فهو بحق علم يطرح مشكلة خاصة ومعقدة، فعلم الاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع والنشاط الاقتصادي يكون محوره الإنتاج وتوزيع الناتج بالنسبة للفرد وللمجتمع ككل، لا في داخله فحسب، وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخرى المكونة لأجزاء المجتمع العالمي، واذا كان الانشغال بطريق الإنتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولا بحكم أنه في خضم طريقة الإنتاج هذه ولد الاقتصاد السياسي كعلم، وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي، بل ومع محاولات أجزاء من هذا المجتمع البحث عن بديل تنظيمي، أي عن تنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية، كما يفرض نفسه ثانيا بحكم الواقع الذي نعيشه في جزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض المجتمعات التي شهدت منذ الحرب العالمية الأولى بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي، وتجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال السبعينات من القـرن العشرين لأسباب مختلفة، منها انهيار نظام "بريتون وودز" حول القواعـد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أن الانفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن نـال مـن المبررات التي دفعت من قبل إلى التعاون الاقتصـادي، وأضـحى مـن الشائع استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي دون أن يتحدد بوضوح ما المقصود به، وقبل الجواب عن السؤال ما هي أفضل طريقـة لمعرفة معالم الاقتصاد السياسي الدولي يجب التيقن بـأن المصـالح السياسـية والاقتصادية ترتبطان بقوة من خلال كيفية تفكيـر النـاس حـول هـذا الموضوع، فتاريخيا هناك ثلاث مدارس فكرية تنافست لكسب الـولاءات فـي الاقتصـاد السياسـي الـدولي، وهـي: الليبراليـة، الميركانتليـة والراديكالية، ويمكن أن يتم من خلال هذه المدارس الفكرية، فالليبرالية تنظر إلى السياسة والاقتصاد على أنهما مجالان منفصلان ومستقلان نسبيا، بينما الماركسـية ترى أن الاقتصاد هو الذي يحـدد السياسـة والهيكـل السياسـي.

سأحاول مقاربة الإشكالية الآتية :"ماهية الاقتصاد السياسي ودلالاته و نظرياته ومنهجه، والتي يمكن صياغتها في شكل تساؤلات فرعية على النحو التالي:

ما معني الاقتصاد السياسي وما دلالاته وماهيته؟ ما منطلقات الاقتصاد السياسي ؟وماهي أهم نظرياته ونظمه؟ وما موقف الاسلام من بعض القضايا التي تطرحها هاته النظريات الوضعية؟

 ***تعريف الاقتصاد السياسي ونشأته وتطوره***

 اولا**:   تعريف الاقتصاد السياسي** :

-**تحديد مفهوم الاقتصاد**

الاقتصاد هو [النشاط البشري](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A) الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك [السلع](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B9%D8%A9) [والخدمات](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9)، يُعرّف الاقتصاد أيضا بأنه مجال اجتماعي يركز على الممارسات والخطابات والتعبيرات المادية المرتبطة بإنتاج الموارد واستخدامها وإدارتها،[[1]](#footnote-1) ولغوياً يعني مصطلح الاقتصاد التوسط بين الإسراف والتقتير، وجاء في كتاب "[مختار الصحاح](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%AD): "القَصْدُ بين الإسراف والتقتير، يقال فلان مُقْتَصدٌ في النفقة"، أي وسط في الإنفاق بين البخل والتبذير.

**-تحديد مفهوم السياسة**

لغويًا من مصدر فِعَالَة، كما أشار [ابن سيده](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%A8%D9%86_%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%87)، قال: ساس الأمر سِياسة،[[2]](#footnote-2) وقبله [الصاحب بن عباد](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8_%D8%A8%D9%86_%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF) والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف سياستهم[[3]](#footnote-3) وبعدهما [الفيروز آبادي](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B2_%D8%A2%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8A): وسست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها،[[4]](#footnote-4) وهي مأخوذة من الفعل "ساس"، أو هو مأخوذ منها، على خلاف بين النحْويين، ومضارع الفعل "يسوس"؛ أي: إنَّ المادة واويَّة، كما نصَّ على ذلك السرقسطي، مُوردًا الكلمة تحت "فَعَلَ" بالواو سالمًا، و"فَعَلَ" معتلًّا. [[5]](#footnote-5)

واصطلاحًا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيًا بأنها دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق [السلطة](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9) .

**-تحديد دلالات الاقتصاد السياسي حسب المدارس**

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، و لكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال، وبالرغم من أن التعريف ضروري لأي علم ، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لأن كثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، و يرجع ذلك إلى:

-1 اختلاف مناهج الاقتصاديين في التحليل، وكذلك حول طبيعة علم الاقتصاد.
-2 علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، و هو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها و تحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير، و ترجع كلمة "الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى أرسطو الذي عني به" علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير المنزل" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية"، و لقد استخدم تعبير الاقتصاد السياسي ، لأول مرة عام 1615 من قبل الكاتب الفرنســي \*أنطوان دي مونكريستيان (1575-1621)، في كتـــابه "بحث في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي، حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، و مهمة الاقتصاد كانت النصح للأمير في إدارة الأموال العامة بما يتفق و تأمين الرفاه، و بذلك فإن السياسة الاقتصادية سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، و يمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى مونكري ستيان إلى أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء فلاسفة الإغريق اسم "الاقتصاد" مجردا من كل وصف ، و التي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي و اقتصاديات الأسرة، ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسر و لا بتدبير المنزل ،وكذلك باعتبار أن معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن السبل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب و الفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية ،فكان هدفه سياسيا قبل كل شيء، أما الآن فكلمة اقتصاد تشير إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج و توزيع و استهلاك السلع و الخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين ، و لقد انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح "اقتصادي" و يتضمن جديدين هما :

-  طموح تحقيق علمية هذا العلم مثل الطبيعة ، والديناميكا...للاستقلالية.

-  عدم استعمال صفة " السياسي  " توضح الاهتمام بالفرد و ليس الدولة.
تتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي حسب المباحث الفلسفية والاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها، و يختلف العلماء حول التسمية التي يطلقونها على هذا العلم.

**التعريف من منطلق فكرتي إشباع الحاجات و تكوين الثروات:**
أ‌- **فكرة إشباع الحاجات**:
يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي، اذ تصوروا أن إشباع الحاجات غاية أساسية محددة لما يدخل في إطار الاقتصاد، و يؤخذ عليهم بأنهم أعطوا للاقتصاد نطاقا أوسع من مساره، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو رغبة ، فزيارة معرض أو قراءة جريدة لا  تدرج في نطاق الاقتصاد ،و لذا فإنهم يعتبرون أن الحاجات ترتبط بما هو مادي حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها مندرجا في إطار الاقتصاد، إلا أن هذا التعريف قاصر، لأنه غير شامل لما هو مادي و غير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي، و يمكن القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات شاسع إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الحاجات، و محدود إذا اكتفينا بالحاجات المادية فقط.
ب**- فكرة تكوين الثروة:**
يرى أصحاب هذا الرأي، و منهم آدم سميث و جون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة"، أما ألفريد مارشال فعرفه بأنه: " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث تصور بأن الاقتصاد يدرس جانب من النشاط الفردي و الاجتماعي الذي يكرس لاستخدام الشروط المادية للرفاهية، فالاقتصاد لديه دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى جزء من دراسات الإنسان، أما باتيست ســاي  فعرف الاقتصاد: "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها"، إلا أنه اقتصر على الثروة المتمثلة بالأموال المادية فقط، وأغفل الخدمات التي لا تدخل في الحيز المادي ، و لها منفعتها و قيمتها، كالتي يقدمها الأساتذة و الممرضون ،نستشف من التعاريف السابقة اعتمادها المعيار المادي كأساس لها، وأهملت باقي المعايير الأخلاقية والإنسانية والروحية، و هنا يبدو تأثير  الطبيعيين على الاقتصاديين التقليديين، حيث  حددوا النشاط الاقتصادي بتوفير المادة و ليس المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا ، و كما هو متعارف عليه دوليا يعني اعتبار المنفعة ،و ليس المادة حسب التصور النفعي، من هنا انطلق الجدل حول تحديد مفهوم الثروة، هل يكمن في الثروة المادية أم يطال الخدمات؟ ،فالتركيز على الإنتاج و وسائله ثم طرق زيادة الإنتاج و توزيعه من شأنه أن يضيف إلى حقل الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات اتفق على إعطائها الصفة الاقتصادية ، لأن لهذه الخدمات دور حيوي في حياة الإنسان و رفاهيته ،وتشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي .

2**-4 تعريف الماركسية للاقتصاد السياسي:**
لقد طور مــاركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابيه "نقد الاقتصاد السياسي" والرأسمال" ليحوله الى علم دراسة قوانين تطور المجتمع ، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ، صاغ قانونية تطور المجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر، فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يد ماركس إلى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية أو الجماعية، أما أوسكــار لانجه، فإنه عرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه ،فيقول :"يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الإنتاج و الاستهلاك الاجتماعية ،فعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع و توزيعها على المستهلكين، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية، و هذا يعني أن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية" ،وهو أيضا علم طرق الإنتاج أو أساليب الإنتاج التي تبلور الكيفية التي يقوم بها المجتمع في أشكاله التاريخية المختلفة بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية في تطورها المستمر، أي إنتاج وتوزيع ما هو لازم لمعيشة أفراد المجتمع بمستويات معيشية متجددة ومتطور بعيدا عن الاستغلال للعامل أو أرباح بالفائدة المضرة للإنسان، وهذا ما دعا إليه الإسلام قبل الأنظمة الوضعية منذ 14 قرنا ونيف، فجل الأنظمة الاقتصادية الأخيرة مبنية على الاحتكار والمضاربة، وهما شكلان بشعان للاستغلال وإهلاك الزبون المستهلك، ولا يعترفان إلا بالربح إيمانا منهم أن البقاء للأقوى فقط في هذا العالم الفسيح طبقا للطروحات الداروينية الملحدة التي طالت المجال الاقتصادي، فالفوائد الربوية في الشرع الإسلامي واضح فيها حكمه، فهي محرمة قطعا لقول الله سبحانه وتعالى" يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم"[[6]](#footnote-6).

 ***نشأة علم الاقتصاد السياسي وتطوره ومنهجه***

 أول من استخدم مصطلح «الاقتصاد السياسي» هو الفرنسي أنطوان دي مونكرتيان (١٥٧٥–١٦٢١م ) ودلك لرغبته في تمييز موضوع بحثه عن الموضوعات التي كان أرسطو وأمثاله يدرسونها تحت اسم الاقتصاد مجردا من أي وصف، فاليونانيون القُدامى عالجوا قواعد إدارة المنزل كأرسطو في كتابه «السياسة»، اتخذ من الأُسرة إضافة وصف «السياسي» إلى الاقتصاد بمثابة إشارة إلى أن موضوعه هو وحدة للتحليل؛ ومن ثَم دراسة الظواهر المتعلقة بثروة الدولة، لا بثروة الأُسرة ولا بقواعد تدبير اقتصاد المنزل[[7]](#footnote-7) ،ولكن شومبيتر تصور أن الفضل الوحيد لأنطوان دي مونكرتيان يتلخص في أنه صاحب المصطلح،حيث اعتبره: «كاتبا مغمورا من كتاب القرن السابع عشر، وقد أكسبه عمله هذا خلودا لا يستحقه، ومستوى ٍ يقوم على قدر لا بأس به من ً كتابه: "الاقتصاد السياسي" المتواضع الذي يفتقر تمام َّ الأصالة[[8]](#footnote-8) .

 ظهر علم الاقتصاد ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق، فلم يكن فرعا مستقلا من فروع المعرفة، ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني في كتابات أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، والذي بحث فيه موضوع الدولة أو المدينة الفاضلة، وكان ضمن ما ورد في ذلك الكتاب، والذي يعتبر جزء من قضايا ومجالات علم الاقتصاد اليوم هو[[9]](#footnote-9) توزيع المجتمع لطبقات هي طبقة الحكام والجنود والمنتجين، كما ورد فيه دور النقود في تلك المدينة وغيرها[[10]](#footnote-10) ،وضمن أيضاً علم الاقتصاد في كتابات أرسطو، حيث تناول ملكية الأموال، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، وجاء في ذلك الكتاب أن نظام الملكية الجماعية يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع الإنتاج فيما بينهم، كما تناول الكتاب قضية الرق وهاجمها لعدم عدالتها، ومن أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أرسطو هو القيمة، وميز فيها بين نوعين من القيمة منها: قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، حيث أن لكل سلعة قيمتان الأولى ممثلة في المنفعة التي يحصل عليها الإنسان عند استهلاكه للسلعة، والثانية ممثلة في مقدار السلع التي يمكن أن تستبدل بها السلعة، وكذلك من الموضوعات الهامة التي تناولها أرسطو موضوع نشأة النقود ودورها في الاقتصاد، وتطرق أيضاً شيشرون  وسنيكا للموضوع ،فمما طرحه الأول تفضيله للمهن والحرف: فوضع الزراعة في المقام الأول ،وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة ،ووجه انتقادات كبيرة لسعر الفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل ،أما الثاني بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، لما تسببت فيه من حقد وحسد وكراهية، والتي نبع عنها الظلم، وفي القرون الوسطى ساد نظام الأقطاع الذي قام على وجود علاقات متبادلة بين السيد الاقطاعي والفلاحين، فالأرض تكون تابعة للإمبراطور، لكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام ،وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين: قسم يحتفظ به هو لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر –تقديم خدمات له مثل العمل في قصره – وقسم آخر يوزعه على الفلاحين، ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها مقابل أن يقدم جزءاً من المحصول، ويلتزم السيد بحماية الفلاحين وبفض نزاعاتهم ،تزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية ،والذي أحدث نقلة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، وحرم الفوائد على القروض، وآليات عمل السوق، وفي هذا الصدد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، وحرم الفائدة على القروض، ونهى عن الاحتكار والمضاربة ،وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار بالأسواق، هذه بعض الجوانب المتنوعة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي، بالإضافة لهذه الجوانب نجد أن الفلاسفة المسلمين من أمثال: الفارابي وابن سينا وابن خلدون، قد أسهموا إسهامات كبيرة في طرح ومناقشة وتحليل القضايا الاقتصادية على سبيل المثال :أورد أبن خلدون في كتابه المقدمة شرحاً للمشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر عند الاقتصاديين ،و قام بتقسيم السلع إلى ضرورية كالغذاء وكمالية مثل :الماعون والمراكب ،وبين أن طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران البشري والتقدم الحضاري، كما بين دور وتأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أسعار السلع والخدمات و تقلبات أسعار السوق، كما بين أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، والأخير يضاعف الإنتاج، فيزداد الدخل، ومن ثم يزداد الطلب على السلع، فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادة أخرى للدخل.

أدى انهيار عهد الإقطاع خلال القرن الخامس عشر لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية تجلت في أفكار مدرسة التجاريين، وقد سادت خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ببلاد أوربا، وجاءت بمجموعة أفكار كالتالي:

يجب أن تكون الدولة قوية والثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، وعليها أن تعمل على تنمية ثروتها، واعتبر التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ونتج على فكرتهم هذه أن ما تكسبه دولة من الدول (من هذه الثروة )إنما يكون باستغلال ثروات دولة أخرى. وأرجعوا سبب ارتفاع الأسعار لزيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوربية على إثر زيادة عائدات الذهب والفضة إليها من العالم الجديد(الحقبة الاستعمارية).

ظهر علم الاقتصاد بمفهومه الحالي على يد مجموعة من الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد بالاقتصاديين الكلاسيكيين على رأسهم آدم سميث (1723 – 1790) الذي أصدر كتابه الشهير المعروف ب "ثروة الأمم" (1776)،هذا بالإضافة لمجموعة أخرى شملت ديفيد ريكاردو (1772 – 1823)، مالتوس (1766-1834)، جون ستيورت مل (1806-1873)، جون باتست ساى (1767-1832). لعل أهم ما نادت به هذه المدرسة نظرية الإنتاج والتي تتضمن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة لقانون الغلة المتناقصة، كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتوس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة لنظرية التوزيع الوظيفي للدخل، جاء بعدهم مجموعة من الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سموا بالكلاسيكيين الجدد أشهرهم ألفريد مارشال، وأهم ما جاء به أصحاب هذه المدرسة القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك الزبون، الإنتاج، التكاليف والأرباح[[11]](#footnote-11)، هاته الأخيرة في الاسلام تنبني على أخلاق السوق وعلى مبادئ الشريعة الإسلامية كالاعتدال والوسطية بعيدا عن الفائدة الربوية المحرمة بنصوص قطعية، وفي واقع الأمر الغرب ينكر ويجحد أفضال المفكرين المسلمين، وأن المبادئ والأسس التي بني عليها جزء من علم الاقتصاد تعود لهؤلاء، وليس لمفكري الغرب، وهذا يدخل في إطار النزعة الشوفينية المتمركزة حول الذات الغربية المدعية دوما لمصدر المعرفة في شتى الحقول والتفوق الطبيعي تبعا لطروحات تطورية مغلوطة "الشعوب القوية والمنتقاة طبيعيا".

 **علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاخرى**

**علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع**

يهتم الاقتصاد السياسي بدراسة الظواهر الاقتصادية كطائفة من الظواهر الاجتماعية التي الاساس الاقتصادي للمجتمع ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من المجتمع، ويهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، وتتحدد أهمية أحدهما للأخر بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ومن تم تأثير الأساس الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ويتأثر الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي[[12]](#footnote-12)، ويؤثر السياسي في الطقس الاجتماعي،حيث "يخاطر المسؤول السياسي اليوم أكثر من أي وقت مضى عند مخاطبة الجميع بعدم التكلم مع أي أحد، فيرى تعاظم عدد أولئك الذين يقدرون بأنهم غير معنيين بالخطاب"[[13]](#footnote-13)

**علاقة الاقتصاد السياسي بالديموغرافيا**

الديموغرافيا هي :فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان من حيث الحالة والحركة عبر الزمن مع اعتماد التحليلين الكمي لحالة وحركة السكان، والتحليل الكيفي ينشغل بكيف الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وطبائعهم وأخلاقهم[[14]](#footnote-14).

**الاقتصاد السياسي والجغرافيا**

**يهتم علم الجغرافيا** بالمعرفة الخاصة بالوسطالطبيعي والنشاط الاقتصادي وللمكان، ويمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية و الطاقة المحركة والتجمعات السكانية[[15]](#footnote-15).

**الاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا**

تدرس الأنثروبولوجيا أشكال المجتمعات والسلطة التي تتحكم فيها سواء أكانت العائلة أو المؤسسات الدينية أو المؤسسات الاقتصادية كالبيروقراطية ومؤسسات الدولة[[16]](#footnote-16).

**الفصل الثاني: تطور الفكر والنظم الاقتصادية**

المبحث الأول الاقتصاد السياسي في الفكر الرأسمالي

**• نظریة القیمـــــــــــة**:

تستمد القیمة مصدرها من العمل، وتقاس بكمیة العمل المبذول( ومن روادها :" آدم سمیث "و"دافید ریكاردو") الخاص بالقیمة كأساس لتحدید الأثمان، و عرفت باسم نظریة القیمة في العمل، فقد اعتبر " آدم سمیث "أن العمل هو أفضل مقیاس یمكن أن نعبر به عن القیمة حاضرا ومستقبلا، وذلك لاعتقاده أن قیمة العمل لا تخضع للتغیر عبر الزمن، فمثلا عندما نقول أن قیمة سلعة ما هي عشر وحدات ساعات من العمل، فإن ذلك العمل یبقى سلیما مهما انتقلنا عبر الزمن و المكان، و القیمة في العمل عند" ریكادو تنطلق من أن التغیر ات في قیمة النقد لا تسمح له بأن یكون معبرا ملائما عنها، لأن التحولات في قیمة النقد قد تؤدي من خلال التغیرات في مستوى الأسعار إلى إخفاء آثار التغیرات في كمیات العمل الضروریة لإنتاج السلع والخدمات، فالرأسمالي يدفع للعامل ما يجعله قادرا على إنتاج القيمة، ولكنه يأخذها منه، ويستأثر بفائض القيمة[[17]](#footnote-17).

 • نظریة **الأجـــــــــــــــــور**: ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسیكيين بمفهوم الأجر الطبیعي أو نظریة حد الكفاف، وذلك بافتراض أن ما يحصله العامل هو نفس ما كان یتقاضاه العبد في ظل العبودیة، وطور" شومبیتر "و"آدم سمیث "نظریة تكاملیة حول الأجور، حیث ركز" سمیث "على دراسة قوانین توزیع القیمة بین العمال وصاحب الملكیة ،واعتبر أن الأخرين لهما مقابل ،أما العمال فیأخذون الباقي، فتصوروا أن أجور العمال هي أحد تكالیف الإنتاج وتخفیضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ینتج عنه زیادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، مما یشجع أصحاب العمل على زیادة إنتاجهم، ومن ثم یتضاعف الطلب على العمل، على أساس أنه مثل سلعة في السوق، فإن مستوى الأجر هو الذي یوازن بین العرض والطلب على العمل.

**. • نظریة الریـــــــــــــــــــــــــــع**: لقد ارتبطت في إطار الفكر الكلاسیكي" بریكاردو الذي اعتبر أن الأجر الذي یدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة یسمى ریعا، و یختلف باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأراضي الزراعیة، ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فیها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة یحصلون على معدلات أرباح أعلى من غیرهم، وهذا ما سمي فیما بعد" بالریع التفاضلي " .[[18]](#footnote-18)

 **• نظریة السكـــــــــــــــان**: لقد تعرض الكلاسیكيون إلى المسألة السكانیة من حیث ارتباطها بالوضعیة الاقتصادیة، من منطلق تركیزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، حيث أكد" آدم سمیث "أن للإمكانات الغذائیة المتاحة تأثیر في الكثافة السكانیة، كما حاول" ریكاردو "أن یبرهن على وجود علاقة بین الحركة السكانیة وحركة رأس المال وتطوره، إلا أن أبرز النظريات السكانیة التي عالجت العلاقة بین السكان والموارد هي نظریة الاقتصادي الانكلیزي" مالثوس "في كتابه" حول قانون السكان"، والتي لازالت موضع جدل و نقاش في الدراسات الاقتصادية لحد الآن، فلقد اعتبر" مالثوس" أن قدرة الإنسان على الإنجاب تفوق إنتاج ضروریات الحیاة، ففي نظره أن قدرة السكان على التزاید أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العیش، و صاغ ذلك حسابیا معتبرا تزاید السكان یتم وفق متوالیة هندسیة ،بینما لا تزید وسائل العیش إلا وفق متوالیة حسابیة ضعيفة، و بناءا علیه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة و مجاعة مخیفة، واضطرابات عنیفة تهدد البشریة وأمن العالم و تعصف باستقراره.[[19]](#footnote-19)الا ان اصحاب هاته النظرية التشاؤمية نسوا أن مصمم الكون، وما فيه مقدر لها رزقها، وهذا طرح يخدم أجندات تصنع وتتحكم في اتخاذ وصنع القرار العالمي مما جعله يقترح ما يسمى بسياسة تحديد النسل ومنعه ،والرسول صلى الله عليه وسلم يحث على التكاثر الطبيعي لتفاخره بأمته يوم القيامة وسياسة منع الحمل وتحديده مخططات تنافي العقائد السماوية، وتضر بالنوع البشري، أما مقدرات خيرات الأرض وأقواتها دبرها الله سبحانه بإحكام وتقديرات دقيقة يعجز عقل البشر أن يفهمها.

 • **نظریة التخصص وتقسیم العمل**: ونعني بتقسیم العمل تجزئة العملیة الإنتاجیة إلى عملیات فرعیة وتوزیعها على عمال متخصصین، ً بأعمال مختلفة ومتشعبة ومتكاملة، واصطلاح التخصص في العمل شاع استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة وفي حقل الخدمات التي یمكن تقسیمها إلى أعمال بسیطة یؤدیها الاختصاصیون والمهنیون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلمیة، وقد نادى الكلاسیكيون وعلى رأسهم تايلور بضرورة تقسیم العمل، لما یترتب علیه من زیادة في الإنتاج و مهارة في إتقان العمل.

**• نظریة التجارة الدولیة**: نادى الكلاسیكيون بحریة التجارة وعدم فرض رسوم جمركیة على الصادر ات والواردات، وبالاستناد إلى مفهومهم للقیمة یبنون نظریتهم في التجارة الخارجیة التي تقوم على مبدأ التقسیم الدولي للعمل، ولقد افترضوا حول التجارة وجود دولتین و سلعتین، والتبادل یأخذ شكل مقایضة، وعوامل الإنتاج متوفرة بكمیات محدودة ، ذلك أن نمو الإنتاج لا یرجع إلى الزیادة في أحد العوامل ٕوانما إلى تحسین إنتاجیة العوامل والأعمال المتاحة التي تتمثل في العمل، كذلك افترضوا ثبات التكالیف مع زیادة السلع المنتجة كالنقل أو الرسوم الجمركیة مع التوظیف الكامل لعوامل الإنتاج وحریة حركتها بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة مع عدم قابلیة التنقل بین الدول، وهذه الفرضیات تكون دائما في إطار سیادة المنافسة التامة بين جمیع الأسواق الداخلیة والخارجیة .[[20]](#footnote-20)

**• دور النقود في الفكر الكلاسیكي**: انطلاقا من نظریة القیمة في العمل اعتبرالكلاسیكيون أنه من الخطأ اعتبار النقد وحدة للعد ومقیاسا للقیم، كما تصورباتيست ساي النقود ما هي إلا أداة لتسهیل المبادلات، وأن الكمیة التي یحتاجها أي بلد تتحدد بمجموع المبادلات التي تستوجبها ثروته ونشاطه الصناعي ... فقیمة النقد المتداول في أي بلد، وبغض النظر عن المادة المصنوع منها، تتولد عن استعمالاته، وهو یمثل جزءا من ثروة البلد، تماما مثل أي سلعة أخرى، فالنقود بالنسبة للكلاسیكيين أداة لتسهیل المبادلات ولإتمام المعاملات التجاریة، ولیست غایة للحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقیق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة، ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود مستمد من الطلب على السلع والخدمات، فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، ازداد الطلب على النقود أیضا، لأن وظیفة الأخيرة هي الوساطة في عملیة تبادل الثروة، و یثمن الكلاسیكيون الموارد الاقتصادیة للدولة كافة من عمل و رأس المال والأرض ،وكذلك الأعمال الحرة، وأهم عوامل الإنتاج هما: التبادل و العمل اللذان یخلقان الثروة، فضلا عن جمیع الأنشطة الاقتصادیة من زراعة وتجارة، و تصوروا أن كل ذلك یساهم في تنمیة ثروة الأمة، لذا فالثروة الحقیقیة في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكیة والاستثماریة، لا في كمیة النقود التي یمتلكها الفرد.

**الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الكلاسیكي**

وجهت له العدید من الانتقادات نشیر إلى بعض منها فیما یلي:

ا-طریقة البحث: اعتقد الكلاسیكيون بوجود قوانین عامة تنطبق على الاقتصاد في شتى الأمكنة والأزمنة دون تمییز، كما لم تهتم هذه المدرسة بدراسة التاریخ الاقتصادي، واتبعت طریقة الاستقراء، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطو ر الاقتصادي للأمم تخضع لقوانین خاصة بها ،ولما كانت المجتمعات تتغیر فإن القوانین الاقتصادیة تتبدل، ولهذا لا یمكن الاستناد في البحث عن الطریقة التجریبیة التي طبقها الكلاسیكيون.

ب- طريقة التحلیل الاقتصادي: في إطار نظریة القیمة إضافة إلى العمل كعنصر إنتاج هناك الثروات الطبیعية ورأس المال، كما لا یمكن إيعاز بقیة هذه العناصر الإنتاجیة إلى عنصر العمل، كما أهملت المنفعة التي یحصل علیها المستهلك، وفیما یخص نظریة التوزیع اتجه الفكر الاقتصادي الحدیث إلى النظر للتوزیع على أنه یتحدد طبقا للنظریة الحدیة ،فالأجر یتعين على أساس الإنتاجیة الحدیة للعمل وسعر الفائدة یتحدد على أساس الإنتاجیة الحدیة لرأس المال ،إلا أن الفائدة ضررها أكثر من نفعها، لما تسببه من تضخم مالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في السوق واستفحال ظاهرة عدم سيادة العدالة الاجتماعية، وسيادة القوي وبقاء هيمنته، ولا يسمح للضعيف بمنافسته وإنهاك الاقتصاد، وبروز الفوارق الطبقية الفاضحة لغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية ،وكأننا أمام النظرية التطورية الداروينية التي توهم الناس بأن الطبيعة انتقت فئة على أخرى لتهيمن وتستحوذ وتسيطر، والإسلام حرم سعر الفائدة للاعتبارات السالف ذكرها، وبالرجوع إلى النظریة النقدیة أهملت أيضا وظیفة النقود كمخزن للقیمة ،مع أنها تقوم بدور الوسیط للمبادلة ،أما نظریة التجارة الخارجیة للكلاسیكيين لم تدخل النقود والأسعار في بحثهم للتجارة الخارجیة ،كما لم یهتموا بالآثار السلبیة التي تحدث لاقتصادیات البلدان المتخلفة صناعیا ً كنتيجة للتجارة الدولیة التي تستغل ثروات هاته الأخيرة وببشاعة، حیث قدمت التجارة الخارجیة خدمات جمة للاقتصاد البریطاني والامريكي (كاقتصاد صناعي)، بینما كانت باقي اقتصادیات العالم متخلفة صناعیا.

 2-**بعض المدارس في علم الاقتصاد السياسي**

**المدرسة الكلاسيكية-الجديدة**

 نشأت المدرسة الكلاسیكیة-الجديدة في علم الاقتصاد نتیجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ینتمون إلى جنسیات متعددة ،تمتد عبر العقود الثلاثة الأخیرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرین، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدیة. فالمدرسة النیوكلاسیكیة محاولة فكریة للاستمرار في نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وینقسم الفكر الكلاسیكي الجديد إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساویة التي أسسها" كارل منجر"، والمدرسة الفرنسیة التي أسسها" فالیراس"، والمدرسة البريطانية التي أسسها" جیفونز "و"مارشال"، وللأخیرة أتباع أمریكان من أمثال "جون بیتس كلارك" ،فالمدرسة النمساویة جزء من الاتجاه الكلاسیكي الجديد، وتكتسب أهمیتها من كونها تمثل البدایات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب" كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه الكلاسیكي الجديد طوال القرن العشرین ظلوا یأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئیسیا یعتمدون علیه في تلمس الأسس النظریة لتحلیلاتهم، وتكمن أهمیتها في أنها ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطویر أدواته التحلیلیة، وتفسیر الغموض الذي یكتنف السلوك الاقتصادي للأفراد، وركزت المدرسة الكلاسیكیة –الجديدة على المفهوم الحدي كمتغیر في تفسیر الظواهر الاقتصادیة، واهتمت بالوحدة الاقتصادیة أو الفرد بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحلیل السلوك الاقتصادي، و افترضت أن الأفراد یتصرفون تصرفا حكيما وعقلانيا فيما یتعلق بقیاسهم للمنفعة الحدیة من استهلاكاتهم وعند مقايستهم للحاجات والمنافع المستقبلیة.

**الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي الجديد**

تعرض لانتقادات همت مضمون التحلیل الاقتصادي، فعلى صعید الفكر وجدت المدرسة الكلاسیكیة الجديدة نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي، لأنها اعتمدت في تحلیلاتها على الوحدة الاقتصادیة، فكان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادیة لسنة 1929 حتى أدرك الاقتصادیون الحدیون أن المشكلة الرئیسیة هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل إطار هیكلي محدد، و لیست في سلوك الوحدة الاقتصادیة معزولة عن بقیة أجزاء الاقتصاد القومي، دون إهمال للسلوك الجزئي في صورته الاجتماعیة وفي سياق الهیكل الاقتصادي في كليته.

**المدرسة الماركسية**

لا يقتصر تكوين اقتصاد مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على مختلف أشكال وطرق التعميم الاشتراكي لوسائل الإنتاج إجراءات لذاتها تشكل منطلقات للتحولات الاشتراكية، إلا أنه لا يوجد عنصر تنظيم الإنتاج وجرد وتوزيع منتوجات العمل، لأنه لا يمكن بدونه ممارسة إدارة الاقتصاد، أي تحقيق مشاركته فعلا، ففوضى الإنتاج البضائعي تظل مستمرة في اقتصاد المرحلة الانتقالية، ولذلك يتسم بأهمية كبيرة للغاية إلى أن يتم إخضاع العلاقات البضائعية النقدية لمبادئ التخطيط واستخدامها لأغراض بناء الاشتراكية، ولهذا الغرض تؤمم الطبقة العاملة البنوك، وتكون نظامها النقدي والمالي والتسليف وتصفية الطابع العفوي في تحديد أسعار الأنواع الأساسية من المنتوجات، وبذلك تفرض رقابتها على السوق الداخلية، وفي الوقت ذاته تحتكر التجارة الخارجية، تلك هي الإجراءات الأساسية في المجال الاقتصادي التي تقوم بها دولة دكتاتورية البروليتاريا على إثر قيام سلطة جماهير الشغيلة، فاتخاذ هذه المجموعة الكاملة من التحولات الاقتصادية يتيح إمكانية إزاحة الشكل الرأسمالي لإدارة اقتصاد البلاد، وتكون الطبقة العاملة عوضا عنه شكل الإدارة الخاص بها[[21]](#footnote-21)، وفعلا وصلت حكومات تتزعمها البروليتاريا "كالأحزاب الشيوعية"، فحكمت بقبضة حديدية، وسحقت من يخالفها في العقيدة والرؤية كما في الصين التي تسحق المسلمين الايغور المخالفين لمبادئ الحزب الشيوعي الملحد.

لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات ولكل الأزمنة إلا في النظام الإسلامي الذي يوازن بين العرض والطلب، ويراعي جانب الربح غير الضار بمصلحة المستهلك، ففي التصور المادي المقتصر على خدمة مصلحة أصحاب المصانع مهما اختلاف الشكل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي وقوى الإنتاج المستخدمة فيه ومن مجتمع لآخر، وبالمجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى[[22]](#footnote-22)، فالاقتصاد الإسلامي يرتكز على ثلاث أسس وهي: الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية ضمن مجال الشرع والعقل وأساس العدالة الاجتماعية لا ضرر ولا ضرار بين البائع والمشتري، وهذا عكس الطرحين الليبرالي الذي ركز على الجانب الرأسمالي وأهمل الزبون، والطرح المادي الماركسي الذي اهتم بالمادة وأقصى الجوانب المعنوية، واهتم بالطبقة الكادحة فقط دون نظرة شاملة معتدلة.

***منهج الاقتصاد السياسي***

تدل كلمة منهج أو طريقة " méthode " في اللغة على الوجهة العلمية أو على الطريق الذي يتخذه العلم للوصول إلى الحقيقة، أي أن المنهج الاقتصادي السياسي هو دراسة الأساليب ، وخاصة [المنهج العلمي](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A) ، فيما يتعلق [بالاقتصاد](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%28%D8%B9%D9%84%D9%85%29) ، بما في ذلك المبادئ التي يستند إليها المنطق الاقتصاد، ففي اللغة الإنجليزية المعاصرة يشير "المنهج" إلى الجوانب النظرية أو أي طريقة (أو عدة طرق)تتناول [الاقتصاد](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9)، إذ انتقل المنهج الاقتصادي من الانعكاسات الدورية للاقتصاديين على الأسلوب إلى حقل بحث متميز في الاقتصاد منذ السبعينيات، عندما نفحص الاقتصاد السياسي لبلد نبدأ بسكانه أي بتوزيعهم بين الطبقات، بالمدن والأرياف، و البحر، و فروع الإنتاج المختلفة، ونبدأ كذلك بصادراته ووارداته، والإنتاج والاستهلاك السنوي وأثمان السلع ... مـن العـدل أن نبـدأ بالحقائق الملموسة للمسلمات الحقيقية الصحيحة، وهكذا نبدأ بالسكان الذين هم أساس موضوع الظاهرة الاجتماعية التي هي عملية الإنتاج، ولكن إذا نظرنا إلى هذه الطريقة في البحث عن قرب ثبت بطلانها، فلو حذفنا مـثلاً الطبقـات التـي يتكون منها السكان فلن يكونوا سوى تجريد فكرة خالية من المعنى إذا لم أعرف العناصر التـي تقـوم عليهـا الطبقات، مثل: العمل الأجير ورأس المال ... وهذه العوامل تفترض وجود التبادل وتقسيم العمل الخ... فرأس المال مـثلاً لا يكون له وجود بدون عمل الأجير والقيمة والنقود والأثمان الخ... ومن ثم إذا بدأت بالسكان فسوف تنتج صـورة تسودها الفوضى، إلى أفكار بسيطة بصورة متزايدة تبدأ من عروض ملموسـة إلى صيغ مجردة الأصل مـن جديـد إلـى السكان، ولكن لا أصل هذه المرة إلى صورة لمجموعة تسودها الفوضى، وإنما الأصل إلى مجموعة غني بحقائق وعلاقـات عديدة. الطريق الأول هو الذي اتبعه عبر التاريخ (من حيث نشأة علم الاقتصاد) الاقتصاديون من أهل القرن السابع عشر مثلاً يبـدأون دائما بمجموع السكان؛ والشعب والدولة ودول عدة وهكذا دواليك، ولكنهم من خلال التحليل الذي يقومون به ينتهون دائما باكتشاف عدد معين من علاقات عامة محددة ومجردة، مثل: تقسيم العمل، والنقود، والقيمة التبادلية، لتـصل إلـى الدولـة والتبادل بين الشعوب والسوق العالمية، ومما لا شك فيه أن هذا المنهج هو الأفضل من الناحية العملية، فالمحسوس هو المحسوس نظـرا لكونه التأليف بين أحوال عديدة و كونه وحدة الكثرة، ومن ثم يبدو من وجهة النظـر المنطقيـة كأنـه عمليـة تـأليف أي كنتيجة وليس كنقطة بداية برغم كونه نقطة البداية الحقيقية، وكذلك بالمثل نقطة بداية الفهم والتمثيل، فلو أتبعنـا الطريق الأول لتبخر التمثيل المحسوس إلى تعاريف مجردة، ولو أتبعنا الثاني فإن التعاريف المجردة تقود بطريق الـعقل إلـى تحديد إنتاج المحسوس، ونتيجة لهذا وقع هيجل في الوهم الذي جعله ينظر إلى الحقيقي على أنه نتيجة للفكر المكثف الذي يتجدد بلا انقطاع، بينما المنهج الذي ينحصر في الانتقال من المجرد إلى المحسوس ليس بالنسبة إلى الفكر سوى طريقة للوصول إلى المحسوس وإعادة إنتاجه بوصفه محسوسا في الفكر، ولكن هذا لم يكن أصل المحسوس نفـسه، لنقـل إن أبسط فئة اقتصادية وهي القيمة التبادلية التي تفترض وجود مجموعة سكانية تنتج في ظروف محددة، وتفترض فئات معينة من الأسر والمجتمعات أو الدول.. فلا يمكن وجود القيمة التبادلية إلا في ظل شكل علاقة مجردة ومـن طـرف واحد لمجموعة محسوسة، وبالعكس فالقيمة التبادلية بوصفها فئة، تحيا حياة واقعية.

ومن بين أهم مناهج الاقتصاد السياسي عموما هناك:

 **المنهج الاستنتاجي /الاستنباطي** :

أساس هذا المنهج انطلاقه من العام إلى الخاص ، و يرجع في توجهه إلى تحكيم العقل، لأنه يشك في وضوح المبادئ العامة، فلا يعتقد بصحتها ، و لذلك يفحصها فحصا دقيقا و يستنتج منها بالتفكير و المنطق القواعد التي يريد الوصول إليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية، و لقد كانت هذه الطريقة التي سار عليها في بادئ الأمر رجال الاقتصاد أمثال ريكاردو، مالتوس، ستيورات ميل، لأنهم استرشدو بها في وضع نظرياتهم، و كذلك استعان أنصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم، فاستنتجوا بواسطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها :الانسان يسعى دائما للحصول على أفضل  أغراضه بأقل جهد، و قانون تناقص الفوائد، و قانون زيادة تعداد السكان.

**المنهج الاستقرائي :**

عكس المنهج الاستنتاجي أي أنه ينطلق من الخاص الى العام، ويستعين بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير، فنلاحظ الحوادث الخاصة، و نحصرها لتصل بنا إلى وضع مبادئ اقتصادية عامة تسمى بالطريقة الحقيقية، و هي ملاحظة أشياء معينة للاستدلال بها على أمور عامة و المنهج الاستقرائي في الاقتصاد السياسي هو عبارة عن ملاحظة دقيقة لجميع الأمور للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية الماضية و الحاضرة، كما يشرحها لنا التاريخ و الإحصاء، و غيرها من المعلومات الخاصة المتوفرة، و ذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة، وعند التركيز على الحوادث التاريخية يدعى المنهج الاستقرائي التاريخي، و كلا المنهجين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي، و يقول شارل جيد: لا يوجد إلا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي :

-ملاحظة الحوادث الاقتصادية و الاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة .

-  افتراض تفسير عام يوصل إلى معرفة الأسباب و النتائج .

-  التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة و الملاحظة للوصول إلى معرفة ما إذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له .

واذا كان الانشغال بطرق الإنتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولا بحكم أنه في خضم طريقة الإنتاج هذه نشأ الاقتصاد السياسي كعلم، وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي، بل ومع محاولات هذا الأخير البحث عن بديل تنظيمي (أي عن تنظيم اجتماعي) للرأسمالية، كما يفرض نفسه ثانيا بحكم الواقع الذي نعيشه في جزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض المجتمعات التي شهدت منذ الحرب العالمية الأولى بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي. [[23]](#footnote-23)

**خاتمة**

الاقتصاد السياسي هو تحليل المجتمع الحديث من خلال إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية، وبما أننا جميعنا تقريبا متفقون على وجود ارتباط معقد بين السياسة والاقتصاد، فلا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر، لأن السياسة تؤثر على الاقتصاد وبدوره يتحكم في القرار السياسي، فإن هذا النهج يبدو طبيعيا، فقد ثبتت فعاليته في فهم سياسات الحكومات وتوجهات المجتمعات، كما يمثل أداة فعالة للراغبين في تغييرهما للأفضل أو الأسوأ، وينبغي في الوقت الحالي أن يعي صناع السياسات هذه الدروس المهمة في تعاملهم مع جائحة كوفيد 19، و ما خلقته من أزمة اقتصادية عالمية طالت تداعياتها جميع المجالات، ومازالت ترخي بضلالها على السياسة الاقتصادية لجميع دول العالم وخاصة المتخلفة منها التابعة لسياسات واقتصاديات المركز،وبالنسبة للدول العربية والاسلامية فماعليها سوى التخلص من تبعيتها للقوى الامبريالية، ومنعها من استغلال ثرواتها، مع ضرورة الاهتمام بتأهيل مواردها البشرية للنهوض باقتصادياتها بكل جرأة وشجاعة.

**المراجع بالعربية**

- كانتر بري راي، موجز تاریخ علم الاقتصاد، ترجمة: سمیر كریم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011 .

 ستانلي جیفونس ویلیام، الاقتصاد السیاسي، ترجمة: أبو الفتوح علي وآخرون، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعلیم والثقافة، 2015

 محمود عبد العزیز عمارة رانیا، مبادئ علم الاقتصاد، القاهرة: مركز الدراسات العربیة للنشر والتوزیع، 2016 .

-الببلاوي حازم، تاریخ الفكر الاقتصادي، مصر: الهیئة المصریة العامة للكتاب،1997 .

- حسین عمر، مبادئ علم الاقتصاد :المشكلة الاقتصادیة والسلوك الرشید، مصر: دار الفكر العربي، 1989

- دویدار محمد، مبادئ الاقتصاد السیاسي، الإسكندریة: منشأة المعارف،1993.

 - عبد الرحمان یسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، مصر: دار الاسكندریة، 1999 .

 - العبیدي سعید علي محمد، الاقتصاد الاسلامي، الأردن: دار الدجلة، 2011 . - بن محمود سكینة، مدخل لعلم الاقتصاد، الجز ائر: دار المحمدیة،2000

**المراجع بالإنجليزية**

-Adam Smith, “The Theory of Moral Sentiments”. London: A. Millar, 1790

- Adam Smith, “The Wealth of Nations”. New York: Barnes & Noble, 2004.

- A. Camron , Y. Collymore , “The Science of Food and Cooking”. London: E. Arnold, 1979.

- Alfred Marshall, “Principles of Economics”. London: Macmillan and Co., Ltd. 1920.

**المراجع بالفرنسية**

**-jacques généreux « économie politique » 4 édition hachette supérieur 2020 p.56-89**

1. . James, Paul; with Magee, Liam; Scerri , Andy; Steger, Manfred B. (2015). Urb Sustainability in Theory and Practice: Circles of Sustainability. London: Routledge. p. 53 [↑](#footnote-ref-1)
2. .[المحكم والمحيط الأعظم](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%8A%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B8%D9%85) في اللغة، لابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص 8/354 [↑](#footnote-ref-2)
3. **3** .المحيط في اللغة، للصاحب بن عبَّاد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت عالم الكتب، 1994 م، ص 8/416. [↑](#footnote-ref-3)
4. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجموعة من المحققين، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987 م، ص 710 [↑](#footnote-ref-4)
5. **.** الأفعال، للسرقسطي، تحقيق محمد محمد شرف، ومراجعة محمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1979، ص 3/498 [↑](#footnote-ref-5)
6. سورة البقرة اية 276 [↑](#footnote-ref-6)
7. كتاب لبيب شقير: "تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة دار نهضة مصر الطبعة الاولى 1988 ص 15-22 [↑](#footnote-ref-7)
8. كتاب لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة دار نهضة مصر الطبعة الاولى 1988 ص24-26 [↑](#footnote-ref-8)
9. جوزيف شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" ترجمة حيدر حاج اسماعيل مركز دراسات الوحدة العربية الطبعةالاولى2011 [↑](#footnote-ref-9)
10. جوزيف شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" ترجمة حيدر حاج اسماعيل مركز دراسات الوحدة العربية الطبعةالاولى2011 [↑](#footnote-ref-10)
11. جوزيف شوم بيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى2011 [↑](#footnote-ref-11)
12. مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الأول الاسكندرية 1993 ص :55-56 [↑](#footnote-ref-12)
13. مارك أوجي "أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة "ترجمة وتقديم طواهري ميلود، مكتبة الفكر الجديد 2016 ص :102 [↑](#footnote-ref-13)
14. مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاسكندرية طبعة 1993 ص :57-58 [↑](#footnote-ref-14)
15. مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الاول الاسكندرية 1993 ص60-61 [↑](#footnote-ref-15)
16. مصطفى تلوين "مدخل عام في الأنثروبولوجيا "دار الفارابي منشورات الاختلاف بيروت لبنان ص25 [↑](#footnote-ref-16)
17. “Antony Montchrestien “Traité de l’économie politique” (1615), semis to have been the first to Publisher a book Under the titille of Po- Sieur de Waterville [↑](#footnote-ref-17)
18. سلام جبار شهاب "الدول الريعية وصياغة النظم الاقليمية دول الخليج نموذجا" مجلة العلوم السياسية العدد21 سنة2012 [↑](#footnote-ref-18)
19. Principe of population sixth edition in two volumes london john murraw albemrale street .mdcccxxvi p.25- [↑](#footnote-ref-19)
20. مطانيوس حبيب "الاقتصاد السياسي" الموسوعة السياسية المجلد10 جامعة دمشق 1990-1991 [↑](#footnote-ref-20)
21. الاقتصاد السياسي للاشتراكية الفه مجموعة من الأساتذة السوفيات دار التقدم موسكو ترجمة مكتب الشيوعيين العرب الطبعة الاولى1984 [↑](#footnote-ref-21)
22. محمد عادل زكي نقد الاقتصاد السياسي الناشر مؤسسة هنداوي الطبعة الاولى سنة 2020 [↑](#footnote-ref-22)
23. drake johnson: The Struggle for Power and Welth, (florida: Harcourt Brace & P294-298 Company, 1997 [↑](#footnote-ref-23)